واقع ريادة الاعمال في الجزائر: نحو ضرورة تطوير و ترقية سياسات الدعم و المرافقة

مزيان أمينة / أستاذة محاضرة – ب – جامعة بومرداس

بوكساني رشيد / أستاذ التعليم العالي – جامعة بومرداس

minamez03@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2018/06/20؛ تاريخ القبول: 2018/11/04

الملخص:

اعتمدت الجزائر على عدة آليات و أجهزة لدعم و ترقية المشاريع المقاولاتية، إلا أن هذه الأخيرة مازالت تواجه عدة صعوبات تعيق نموها و تطورها. هذه الصعوبات تتعلق أساسا بطبيعة النسيج الاقتصادي الوطني، المقاربة الاجتماعية المعتمدة من طرف هذه أجهزة الدعم، غياب الثقافة المقاولاتية، ضعف برامج التكوين و التعليم المتعلقة بريادة الاعمال (المقاولاتية)، غياب الأصالة و الإبداع، ضعف مؤهلات المقاول، الصعوبات المالية...الخ. كل هذه الصعوبات تفرض ضرورة تطوير و تعزيز سياسات و آليات الدعم و المرافقة من اجل مشاريع ريادية مستديمة و إبداعية في الجزائر..

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية (ريادة الاعمال) ، الدعم، التطور ، الإبداع ، الجزائر.

Résumé :

L'Algérie a adopté plusieurs mécanismes et mécanismes pour soutenir et promouvoir les projets de construction, mais cette dernière rencontre encore plusieurs difficultés qui entravent sa croissance et son développement. Il s'agit essentiellement des difficultés liées à la nature du tissu économique national, à l'approche sociale adoptée par les organismes d'appui, au manque de culture entrepreneuriale, à la faiblesse des programmes de formation et d'enseignement de l'entrepreneuriat, au manque d'originalité et d'innovation, aux faibles compétences de l'entrepreneur, Toutes ces difficultés imposent la nécessité de développer et de renforcer les politiques et les mécanismes

d'appui et d'accompagnement pour des projets entrepreneuriaux persistants et innovants en Algérie.

Mots clés : entrepreneuriat, appui, développement, innovation, Algérie.

Abstract

Algeria has adopted several mechanisms to support and promote projects of construction, but the latter still faces several difficulties that hinder its growth and its development. These difficulties are mainly the related to the nature of the national economic fabric, the social approach adopted by organizations of support, lack of entrepreneurial culture, weakness of the training and the entrepreneurship education programs. , the lack of originality and innovation, the low skills of the entrepreneur, All these difficulties impose the need to develop and strengthen policies and mechanisms for support and accompaniment of persistent and innovative entrepreneurial projects in Algeria.

Key words: entrepreneurship, support, development, innovation, Algeria.

المقدمة:

أبدت الجزائر في السنوات الأخيرة اهتماما خاصا بمجال دعم و تطوير المشاريع المقاولاتية نظرا للدور الايجابي الذي حققته مختلف آليات الدعم و المرافقة في الدول المتطورة و الناشئة لا سيما فيما يتعلق بتطور عدد المؤسسات المنشاة و انخفاض معدلات إخفاقها، تنويع النسيج الاقتصادي، تطور عدد مناصب الشغل الجديدة، خلق الثروة، الإبداع و الابتكار و تحويل التكنولوجيا.

في هذا الإطار، اعتمدت الجزائر على عدة آليات و برامج من خلال مختلف أجهزة و هيئات دعم و مرافقة المقاولين. مختلف هذه البرامج ساهمت فعلا في تطوير عدد المؤسسات المنشاة و كذا مناصب العمل إلا أن هذه المساهمة تبقى غير كافية مقارنة بالأهداف المسطرة، حجم و ميزانية البرامج المعتمدة من جهة، و كذا مقارنة بما تحققه الدول المتطورة و المجاورة من جهة أخرى خاصة فيما يتعلق بحجم المؤسسات المنشاة، طبيعة نشاط هذه المؤسسات، مستوى الإبداع و الابتكار، استمرارية هذه المؤسسات...الخ.حيث مازال المقاول الجزائري يصطدم بعديد العراقيل المتعلقة بثقل و تعدد الإجراءات الإدارية، ضعف التمويل، ضعف مؤهلاته خاصة فيما يتعلق بإمكانية تحديد و استغلال فرص الأعمال الإبداعية و إدارة مشروعه.

في هذا السياق، سنحاول من خلال هذا المقال بحث الإشكالية التالية: **ماهي الآليات التي يمكن اعتمادها لتطوير المقاولاتية في الجزائر؟**

فالهدف الأساسي من هذا العمل هو تسليط الضوء على الأسباب التي تعيق تطور و ترقية ريادة الاعمال في الجزائر من اجل طرح مجموعة من الاقتراحات و الحلول لإرساء قاعدة من المشاريع المقاولاتية المستديمة و الإبداعية في الجزائر. من اجل ذلك، ارتأينا تقسيم هذا العمل إلى أربع محاور: سنتطرق في المحور الأول إلى واقع ريادة الأعمال في الجزائر ثم، في المحور الثاني سنحاول مقارنة واقع الجزائر مع الدول الرائدة في مجال مناخ الأعمال ما سيسمح لنا في المحور الثالث تشخيص الأسباب التي تعيق تطور المشاريع المقاولاتية و بالتالي، سنبحث في المحور الأخير مجموعة من الاقتراحات و الحلول للقضاء على هذه المعيقات.

1. ماهو واقع ريادة الأعمال في الجزائر

ارتبطت المقاولاتية (ريادة الأعمال) بالرأسمالية، حيث لا تتطور المشاريع المقاولاتية إلا حينما يوفر المحيط الظروف الملائمة. و لذلك، لم تظهر المقاولاتية في الجزائر إلا بعد الإصلاحات الاقتصادية للاتجاه نحو اقتصاد السوق أين أصبحت الدولة عون مساعد و مرافق لترقية المقاولاتية[1] من خلال مجموعة من الإصلاحات و إنشاء هيئات و أجهزة للتكفل بترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و نشاطات المقاولاتية بصفة عامة من اجل الأخذ بعين الاعتبار كل المشاكل التي تعيق إنشاء المؤسسات.

[1] AKNINE S R., FERFERA MY., **Entrepreneuriat et création d'entreprise en Algérie : une lecture à partir des dispositifs de soutien et d'aide à la création des entreprises**, revue des sciences économiques et de gestion, 56-78, n°14, Université de Sétif, 2014, page 68.

أ. ظروف ظهور و تطور ريادة الاعمال في الجزائر

ظهرت المقاولاتية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية من النظام الاقتصادي الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي[1] خاصة منذ 1989 في ظل الأزمة الاقتصادية و تفاقم معدلات البطالة حيث يمكن أن نميز ثلاث مراحل أساسية:

خلال سنوات الثمانينات: في هذه المرحلة كانت الدولة هي المقاول الأساسي[2] بينما المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أو المبادرات الخاصة فقد كانت مهمشة نظرا لتسقيف مستوى الاستثمار الخاص الذي اقتصر على نشاطات محددة (التحويل و التوزيع)، تحديد مستوى القروض البنكية التي لا يمكن ان تتجاوز 30 % من حجم الاستثمار، منع حيازة عدة استثمارات من طرف شخص واحد ...الخ[3].

خلال سنوات التسعينات: شهدت هذه المرحلة أولى الإصلاحات من اجل إعادة التوازن الاقتصادي و المالي أين أبدت الدولة استعدادها لتسهيل و مرافقة للمبادرات الخاصة ، هذه الأخيرة كانت تمثل الحل الوحيد لخلق مناصب الشغل و الثروة[4]. و عليه، تم استحداث سلسلة من القوانين و الأنظمة التي تمثل الإطار القانوني الجديد للاقتصاد الوطني، نذكر على سبيل المثال قانون ترقية الاستثمار في 1993 أين تظهر المعطيات أن 75 % من المؤسسات الصغيرة المحصاة في 2005 أنشأت بعد هذا القانون.

خلال سنوات الألفينات: موازاة مع النتائج الجيدة التي حققتها الإصلاحات السابقة، قامت الدولة بتمديد مختلف القوانين المتعلقة بتطوير الاستثمار و ترقية المؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة. نتيجة لذلك، عرفت هذه المؤسسات انتشارا كبيرا فالإحصائيات تشير انه أكثر من نصف هذه المؤسسات أنشئت خلال الفترة 2001-

---

[1] A. Tounès ; K. Assala ; **Influences culturelles sur des comportements managériaux d'entrepreneurs algériens**, 5ème congrès international de l'Académie de l'Entrepreneuriat, université de Sherbrooke, Québec, 4 et 5 octobre 2007, page 1.

[2] MELBOUCI L., Le **capital social et le comportement innovateur de l'entrepreneur algérien**, Belgique Communication dans un colloque international sur l'entrepreneuriat et la PME, octobre 2008.

[3] GHARBI S., **les PME/PMI en Algérie : état des lieux**, cahiers du Laboratoire de Recherche sur l'Industrie et l'Innovation université du Littoral Côte d'Opale, N°238, Calais, Mars 2011, page 6.

[4] AKNINE S R., FERFERA MY., op.cit, p.68.

2007[1] و هذا بفضل تسهيل الإجراءات الإدارية، انخفاض تكاليف الرسوم الجبائية، إنشاء صندوق ضمان القروض البنكية، المجلس الوطني للاستثمار، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار...الخ.

حاليا: إنشاء المؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة أصبحت تحتل المكانة الأولى في مسار تطور الاقتصاد الوطني و مختلف سياسات التنمية[2].

ب. دعم و تطوير ريادة الأعمال في الجزائر

نادرا ما يتم تجسيد المشاريع المقاولاتية دون وجود دعم. اذن، تحتل مختلف آليات الدعم اهتمام كبيرا لدى كل الدول حيث ظهر هذا المجال في بداية الستينات في الولايات المتحدة الأمريكية ثم في الدول الأوروبية خلال سنوات السبعينات و الثمانينات بعدها اهتمت به كل دول العالم خاصة الناشئة منها من اجل تهيئة بيئة ملائمة لإنشاء و استمرارية المشاريع المقاولاتية.

في الجزائر، حسب دراسات البنك العالمي (تقارير *Doing Business*)- التي تقيم مقارنات دولية لتقييم مناخ الأعمال لكل اقتصاد - فان مناخ الأعمال في الجزائر قليل الملائمة حيث احتلت المركز 152 سنة 2013، 147 في 2014، 154 في 2015 [3] ، *163* في 2016 و 156 في 2017 و هذا رغم وضع آليات مختلفة لدعم المقاولاتية في مجالات عدة نذكر منها:

الإجراءات المتعلقة بالجباية: لقد انخفضت الاقتطاعات الجبائية من خلال استحداث نظامين لإصدار الامتيازات الجبائية: الأول: النظام العام المتعلق بالاستثمارات

[1] AYAD A., HABICHOU H., LAKHDARI H., **Le rôle des organisations professionnelles dans l'accompagnement des PME en Algérie**, la revue de l'économie & de management, université de Tlemcen, Algérie, octobre 2009, p10.

[2] FIRLAS M., **Impact des politiques d'aide à l'entrepreneuriat sur l'émergence d'esprit d'entreprise chez les jeunes**, mémoire de magister en sciences de gestion, université Mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou, Algérie, juin 2012, p105.

[3] Rapport de la Banque Mondiale, **Going Beyound Efficiency, Economy Profile: Algeria**, Doing Business, 2015, P8.

خارج المناطق المدعمة و الثاني: النظام الخاص بالمناطق الاستثنائية التي تحتاج إلى تدعيم التنمية.

الدعم المالي: يعتبر أهم آلية للدعم حيث في غيابه تبدو باقي الآليات بدون اثر لان التمويل هو أول حاجز لإنشاء مؤسسة. تتدخل السلطات العمومية في مجمل آليات الدعم المالي من اجل تعويض تقاعس القطاع البنكي في تحمل مخاطر تمويل القطاع الخاص من خلال الإجراءات التالية:

إنشاء صندوق ضمان القروض (*FGAR*) حيث يقوم هذا الصندوق بتغطية فوائد القروض البنكية و كذا ضمان 10-80 % من قيمة القروض.

المساعدات المالية المقدمة من طرف أجهزة الدعم و المرافقة على غرار *ANSEJ*، *CNAC*، *ANGEM*، التي تمول 28-29 % من مبلغ الاستثمار.

بالنسبة للقروض المصغرة، تهتم *ANGEM* بتسيير هذا النوع من القروض الذي يستهدف الفئات بدون دخل آو الدخل المحدود و غير المنتظم من اجل إدماجها في النشاطات الاقتصادية و حتى المنزلية منها.

بالنسبة لرأسمال المخاطرة: يعتبر هذا النشاط جديد (منذ 2006 فقط) من خلال إنشاء أربع صناديق عمومية على رأسها الصندوق الوطني للاستثمار (*FNI* سنة 2009) الذي يتواجد في كل ولاية من اجل المساهمة في رأس مال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى نسبة قد تصل إلى 49 % .

الإجراءات المتعلقة بالتكوين و تعليم المقاولاتية: رغم أن التعليم يؤدي دورا محوريا في بث الثقافة و روح المقاولة، التأثير الايجابي على سلوك المقاولين و تكوين المقاولين المستقبليين و كذا تقديم المقاولاتية كاختيار مهني ممكن و قيم[1] إلا أن هذا المجال لم يثر اهتمام السلطات العمومية إلا حديثا. فمنظومة التعليم في الجزائر (من الأساسي إلى الثانوي) تهمل مجال المقاولاتية في مختلف المناهج الدراسية. بالنسبة إلى التعليم العالي هناك بعض التجارب المستحدثة كتجربة جامعة منتوري في قسنطينة

[1] FAYOLLE A., **les enjeux du développement de l'enseignement de l'entrepreneuriat en France**, rapport de la direction de la technologie du ministère de la recherche, France, 12 mars 2001, page 39.

التي تقدم تكوين في الليسانس المهني في مجال المقاولاتية و إنشاء المؤسسات و كذا إنشاءها لأول دار للمقاولة و هذا بالتعاون مع جمعيات أجنبية و وكالة الاونساج. تبقى هذه التجارب ضعيفة جدا أمام ما يمكن تحقيقه خاصة أن الجامعات هي أفضل مكان للإبداع و الابتكار و هي همزة وصل بين المجال الأكاديمي و المجال الاقتصادي. من جهة أخرى يمكن تعميم تعليم المقاولاتية على مستوى مراكز و معاهد التكوين المهني من اجل تكملة المهارات التقنية بالأسس المعرفية و النظرية لإنشاء المؤسسات.

<u>الإجراءات المتعلقة بانشاء هيئات الدعم و المرافقة:</u> دائما ما تظهر المرافقة كعامل نجاح للمشاريع[1] حيث تعرف المرافقة على أنها وسيلة توفر جميع وسائل الدعم من خلال جهاز واحد (هيئة المرافقة) التي تتدخل خلال كل مراحل المسار المقاولاتي. لذلك عمدت الجزائر إلى استحداث عدة أجهزة خاصة منذ 1990 التي ساهمت كثيرا في دعم النسيج الاقتصادي. نذكر أهمها:

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات (*ANDI*): التي تستهدف الاستثمارات التي تكلفتها أكثر من 135000 دولار. خلال الفترة 2002-2011، تم خلق *754 452* منصب شغل من خلال *71 185* مشروع حيث 70 % سجلت في قطاع الخدمات،10.74 % في قطاع الصناعة و 2.54 % في قطاع الزراعة. من هنا يظهر جليا واجب تشجيع المشاريع الإنتاجية و الصناعية[2].

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(*ANSEJ*): التي تستهدف الاستثمارات التي تكلفتها اقل من 10 مليون دينار إلا أن مستوى الاستثمار الذي يفوق 5 ملايين لا يمثل إلا نسبة 14 % من مجموع القروض الممنوحة إلى غاية نهاية سنة 2013. استطاعت هذه الوكالة تحقيق أكثر من *333 000* مؤسسة مصغرة عند نهاية سنة 2014 بالإضافة

[1] CUZIN R.et FAYOLLE A.; **Quel appui à la création d'entreprises ?**, l'Expansion Management Review, Mars, 2006, P. 91.

[2] SI LEKHAL K**, le financement des PME en Algérie : difficultés et perspectives**, revue des recherches économiques et managériale, n° 12, université de Biskra, Algérie, décembre 2012, page 44.

إلى *60 000* وحدة جديدة سنة 2015 نتج عنها اكثر من *770 000* منصب عمل اغلبها في قطاع الخدمات أيضا[1].

الصندوق الوطني لتسيير القرض المصغر(*ANGEM*): استطاع تمويل أكثر من *451 608* مشروع نجم عنها خلق *680 000* منصب عمل حتى نهاية 2012 حيث 56 % منها أنشأت سنة 2011 [2] .

الصندوق الوطني للتامين على البطالة(*CNAC*): تشير معطيات سنة 2012 إلى إنشاء *34 801* مؤسسة مصغرة حققت *87 000* منصب عمل.

إن تحليل واقع مختلف هذه الأجهزة يسمح لنا باستنتاج عدة خصائص نلخصها كما يلي:

أغلبية هذه الأجهزة جديدة نسبيا مازالت ترتكز على المقاربات السياسية و الاجتماعية لحل مشكل البطالة أساسا[3] حيث أن الثلاث وكالات (*CNAC*،*ANGEM*،*ANSEJ*) ساهمت بـ15% من مناصب العمل الجديدة خلال الفترة 2009-2014[4] .

رغم تعددها، إلا أن هذه الأجهزة تتبع نفس ميكانيزم العمل خاصة منذ 2011 حيث تختلف فقط في مبلغ القرض و كذا الشرائح العمرية المستهدفة. هذا التشابه بين الأجهزة كثيرا ما يؤدي إلى تداخل بين برامجها مع انعدام التنسيق فيما بينها.

مختلف برامج هذه الأجهزة تستجيب دائما لانشغالات سياسية و اجتماعية على حساب المقاربة الاقتصادية التي من شانها خلق مشاريع ذات مردودية و استمرارية و إبداعية.

---

[1] MEZIANE A. ***Le rôle des mécanismes d'appui et d'accompagnement dans le développement entrepreneurial en Algérie, (Etude de cas : ANSEJ)***, thèse de Doctorat en sciences de gestion, option : management, Ecole Supérieure de Commerce, Alger, Mars 2016, page 183.

[2] SAIB MUSETTE, **Les politiques de l'emploi et les programmes actif du marché du travail en Algérie**, work paper pour la fondation européenne pour la formation ETF, Turin, Italie, 2014, p21.

[3] NEMIRI YACI.F, **L'état malgré tout ? Acteurs publics et développement**, in les cahiers de l'association tiers-monde, 32ème journées sur le développement, facultés universitaires catholiques de Louvain, Mons, 2008.

[4] SAIB MUSETTE, op.cit, p22.

ISSN 1112-7007- EISSN 6804-2600

فإحدى نتائج هذا التوجه أن أغلبية المشاريع هي مؤسسات مصغرة تنشط في قطاع الخدمات.

كما أن أغلبية هذه الأجهزة ارتكزت فقط على الدعم المالي دون الجوانب الأساسية الأخرى التي يحتاجها المقاول.

بالتالي، ما تقدمه هذه الأجهزة لا يستجيب إلى متطلبات كل مقاول و احتياجاته لعدم وجود دراسات جدوى فعلية للمشاريع (التي تقتصر حاليا على وثيقة واحدة تعتمد فقط على الفواتير الأولية التي يقدمها المقاول)

ضعف مراقبة و متابعة تجسيد المشاريع على ارض الواقع. فلحد الآن لا يوجد أي دراسة تقييميه من طرف الدولة لعمل هذه الأجهزة.

ج. خصائص المشاريع المقاولاتية في الجزائر

بفضل مختلف آليات دعم نشاطات ريادة الأعمال، عرفت المشاريع المقاولاتية ديناميكية متسارعة في السنوات الأخيرة تميزت بمجموعة من الخصائص نلخصها فيما يلي:

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تشكل 99.7 % من مجموع المؤسسات الجزائرية حيث أن المصغرة منها (التي تضم على الأكثر 9 مستخدمين) تمثل 97 % منها [1] بمعدل 3 مستخدمين فقط[2].

عرفت هذه المؤسسات تزايدا مستمرا خاصة بعد سنة 2000 حيث تضاعف عددها 3 مرات من 120000 وحدة في 1990 إلى ما يقارب 700000 وحدة في 2011 و 711275 في 2012 بمعدل 4700 وحدة جديدة سنويا اي بمعدل نمو 10%.

[1] KADI M., **Relation entre PME et emploi en Algérie : quelle réalité** ?, colloque internationale sur l'évaluation des effets des programmes d'investissements et leurs retombés sur l'emploi, l'investissement et la croissance économique, université de Sétif, 11-12 mars 2013, page 5.

[2] MERZOUK F., **PME et compétitivité en Algérie**, Revue économie et management, n° 09, université de Tlemcen, oct. 2009, page 12.

على غرار تطور عدد المشاريع المقاولاتية، عرف عدد مناصب العمل ارتفاعا أيضا مما أدى إلى انخفاض معدلات البطالة من 22 % سنة 2000 إلى 17 % سنة 2004، 15.3 % سنة 2005و 9.3 % سنة 2013 حيث أن القطاع الخاص وفر 766678 منصب عمل في 2004، 1298253 في 2007 و 1605329 في 2009 بمعدل ارتفاع 109 % بين 2004 و 2009 [1] و هذا بفضل مناصب العمل التي توفرها حيث ارتفع عددها إلى 1676111 سنة 2011 و 1800742 سنة 2012 [2] علما أن القطاع الخاص غطى 77.6 % من سوق العمل سنة 2009.

إلى جانب هذه الإحصاءات الرسمية، يجب أن نشير إلى وجود عدد كبير من المؤسسات التي تنشط بشكل غير رسمي و التي تمثل حوالي 35 % من السوق الوطني[3] حيث ظهر القطاع غير الرسمي كوسيلة للاستمرارية في سوق العمل خلال الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر أين ارتكز على النشاطات و القطاعات ذات مخاطرة ضعيفة و رأس مال صغير (كالنقل، الإطعام السريع، الحلاقة...الخ). هذا التوجه يعيق تطور المشاريع المقاولاتية ذات المردودية التي تعتبر كمصدر للإبداع و الابتكار.

مع ان الجزائر بلد بترولي إلا أن قطاع الخدمات هو الذي يسيطر على نشاط المشاريع المقاولاتية بالنسبة لحوالي نصف المؤسسات الموجودة، ثم قطاع الأشغال العمومية في المرتبة الثانية بنسبة 34 % بينما القطاع الصناعي فيمثل نسبة 19%[4]: يعود هذا الاختلال الى جاذبية كل قطاع على الربحية السريعة دون الحاجة إلى نفقات استثمارية معتبرة.

بالنسبة للتوزيع الجغرافي، لا تحظى كل المناطق بنفس التوزيع حيث تتركز *60,3%* من المؤسسات في المناطق الشمالية، 30 % في مناطق الهضاب العليا و *9,76%* في مناطق

[1] Bulletin du ministère des PME, op.cit, 2009.

[2] BOUZAR C, **Les PME/PMI en Algérie : contraintes, soutien étatique et impact sur l'emploi**, 10ème forum international et 8e école doctorale de l'association tunisienne des économistes, Hammamet, 5-6-7 juin 2014, page 2.

[3] SI LEKHAL K, op.cit, p51.

[4] Rapport du premier recensement économique, 2011. Collections statistiques, n°172. Série statistiques économiques n°69. ONS, 2012.

الجنوب[1]: يعود هذا الاختلال إلى توفر كل منطقة على البنية التحتية و اليد العاملة المؤهلة.

خلق الثروة: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في خلق القيمة المضافة (خارج قطاع المحروقات) في ارتفاع مستمر من% *53,6* في 1998 إلى 75 % في 2001، 84 % في 2002 ثم *87,64* %في 2007 أي بمعدل *85,80%*[2].

رغم كل الجهود المبذولة لجعل المقاولاتية كعامل للتنمية الاقتصادية، تبقى الجزائر تعاني نقصا فيما يتعلق بعدد المقاولات مقارنة مع باقي الدول حيث أن معدل عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو 12 لكل 1000 نسمة سنة 2005 ثم ارتفع الى 20 مؤسسة سنة 2012 [3] لكن يبقى بعيدا عن أدنى معدل عالميا و هو 45 مؤسسة .

2. كيف نقارن مع الدول الأخرى الرائدة في مجال مناخ الأعمال

تعتبر تجربة السياسات المقاولاتية حديثة في الجزائر عكس العديد من الدول التي توفر مناخا ملائما لإنشاء و تطور المشاريع المقاولاتية خاصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث، في الجزائر تسيطر المؤسسات المصغرة (التي تشغل اقل من 10 عمال) على 96.15 % من النسيج الاقتصادي بينما تقل هذه النسبة في أوروبا إلى 92 % و في دول *OCDE* بين 70-90 %[4].

أ. فيما يتعلق بالجانب الإداري:

يظهر تقرير *Doing Business* لسنة 2014 إن إنشاء مؤسسة في الجزائر صعب حيث يحتاج إلى معدل 25 يوما بينما المعدل في دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا *MENA*

[1] BOUYAKOUB A., **Entrepreneuriat, territoire et capital humain**, colloque international : création d'entreprise et territoire, Tamanrasset, Algérie, 2006, p12.

[2] MERZOUK F., op.cit.

[3] DAOUD S., **Les nouvelles stratégies d'intervention vis-à-vis de la PME au Maghreb : cas de l'Algérie**, Colloque International sur la Vulnérabilité des TPE/PME dans un environnement mondialisé, Trois-Rivières, 27 au 29 Mai, 2009, p7.

[4] Selon le 10e Symposium international du MDI Alger Business School, sous le thème : **l'impératif du développement de la PME en Algérie**, 22 et 23 mai 2011. Voir : http://mdi-alger.com/mdi/index.php/flash-infos/111-26-05-2014 consulté le 05.03.2015 à 15H00.

هو *19,8* يوم و في دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية *OCDE* هو 5 أيام فقط حيث يسجل المغرب 11 يوما، 6.5 يوما في فرنسا، 6 أيام في ايطاليا و 5 أيام في كل من تونس و كندا. هذه العملية تستلزم 14 إجراء في الجزائر مقابل 10 في تونس بينما في فرنسا و المغرب 5 إجراءات و إجراء واحد فقط في كندا. من جهة أخرى، اقل تكلفة يستلزمها تسجيل مؤسسة جديدة بالنسبة لمعدل الناتج الوطني الخام لكل فرد (*PNB/h*) فهو يرتفع إلى نسبة *12,4%* في الجزائر مقابل *9,5%* في المغرب، *4,7%* في تونس و تقريبا منعدمة في كل من فرنسا و كندا (0.9 % و 0.4 % على التوالي). في الأخير، فيما يتعلق بتكلفة المساهمة الفردية لراس مال المؤسسة (*l'apport minimum du capital de l'entreprise*) ، فان اقل نسبة في الجزائر هي 28.6 % بالنسبة الى الناتج الوطني الخام لكل فرد (*PNB/h*) مقابل 9.8 % في ايطاليا بينما تنعدم في العديد من الدول كتونس، المغرب، فرنسا، كندا...الخ.

ب. بالنسبة لدفع الرسوم و الضرائب:

تعتبر عبئا كبيرا على المقاول الجزائري حيث تمثل 71.9 % من النتيجة الخام ما يجعل الجزائر في المركز 174 سنة 2014 بينما تونس في المركز 60، المغرب في المركز 78، فرنسا في المركز 52 و كندا في المركز الثامن. إضافة إلى ذلك، يدفع المقاول الجزائري الضرائب 29 مرة في السنة ما يعادل 451 ساعة بينما في المغرب 6 مرات فقط و هذا أكثر بـ2.5 مرة من المقاول في دول *OCDE* و مرتين أكثر من المقاول في دول *MENA* [1] ما يعتبر عبئا كبيرا خاصة بالنسبة لاقتصاد مبني على الريع البترولي.

ج.بالنسبة للحصول على القروض:

بالنسبة للحصول على القروض: احتلت الجزائر المركز 130 سنة 2014 بـ 3 نقاط فقط فيما يتعلق بمؤشر فعالية الحقوق القانونية (*la fiabilité des droits légaux*) مثلها مثل المغرب، ايطاليا و تونس، في حين، تسجل دول *OCDE* معدل 7 نقاط حيث سجلت الولايات المتحدة 9 نقاط. بالنسبة لمؤشر امتداد المعلومات الائتمانية (*l'étendue de l'information sur le crédit*) سجلت الجزائر 4 نقاط، الولايات المتحدة و كندا 6 نقاط أما ايطاليا، تونس و المغرب 5 نقاط.

[1] Rapport de Doing Business, 2015, P8.

د. بالنسبة للإبداع و الابتكار:

يعتبر الإنفاق العام الموجه للبحوث ضعيفا في الجزائر حيث تسجل معدل 0.5 % من الناتج المحلي الخام بينما تسجل اليابان نسبة 2.9 % ، 2.7 % في الولايات المتحدة و ألمانيا، 2.29 % في فرنسا و 1.9 % في المملكة المتحدة. هذا الإنفاق يؤثر كثيرا على مجال البحث و التطوير، نشاط الحاضنات و كذا الأقطاب التكنولوجية.

هذه المقارنة تظهر أن مناخ الأعمال في الجزائر مازال يحمل عدة عواقب تؤخر تطور مجال ريادة الأعمال و النشاطات المقاولاتية رغم أن معدل النشاط الاقتصادي مرتفع مقارنة بعدة دول خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار الماضي الاشتراكي لبلدنا. إلا أن الجزائر تسجل معدلات مرتفعة لتوقف النشاطات المقاولاتية هذا ما يظهر خلل في المسار العام للمشاريع المقاولاتية و عدم وجود ترابط بين مختلف مراحل تجسيده لوجود عدة أسباب نوضحها في العنصر الموالي.

3. ماهي أسباب معيقات تطور المشاريع المقاولاتية في الجزائر

رغم كل آليات دعم المشاريع المقاولاتية، يواجه المقاول دائما نفس العراقيل منها المتعلقة بالتمويل، توفر المعلومات، صعوبة استكمال الإجراءات الإدارية، نقص الكفاءة و الإبداع، ضعف المرافقة و المتابعة و ما إلى ذلك. بعبارة أخرى، يواجه المقاول صعوبات عند كل مرحلة من مراحل المسار المقاولاتي و يعود هذا لعدة أسباب نلخصها فيما يلي:

أ.طبيعة النسيج الاقتصادي الوطني:

تتميز الجزائر على غرار الدول النامية بمعدلات بطالة مرتفعة و انتشار الاقتصاد غير الرسمي الذي أدى إلى ضعف قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المشاريع المقاولاتية بصفة عامة، حيث أن اغلب هذه المؤسسات هي مؤسسات مصغرة تتميز بالتخلف التكنولوجي و ضعف النشاطات الإبداعية، الضعف المالي و كذا ضعف التسيير الاستراتيجي المؤسسة.

ب.الثقافة، التعليم و التكوين:

في الجزائر، تعتبر الثقافة المقاولاتية ثقافة جديدة عكس الدول المتقدمة حيث روح المقاولاتية مغروسة لدى الأفراد أين يعتبر المقاول كنموذج في المجتمع، الفشل كتجربة،

الاتجاه نحو المقاولاتية اختيار جذاب[1] . من جهة اخرى، نظام التربية و التعليم لم يوفر تكوينا حول المقاولاتية أو أي نوع من نشاطات التوعية إلا حديثا رغم كون مؤسسات التعليم و التكوين هي المكان الأنسب لضمان إمدادات مستمرة من الأفراد الذين يملكون أفكار جديدة، تكنولوجيات و معارف جديدة مما سيؤدي إلى خلق فرص أعمال جديدة قادرة على إطلاق مشاريع ابتكاريه ناجحة و هذا ما يدعم بقوة فكرة ضرورة دمج برامج تعليم المقاولاتية في كل التخصصات على جميع المستويات.

ج.الإبداع و الابتكار:

غالبا ما تربط نظرية التنمية الاقتصادية بين إنشاء المشاريع الابتكارية و تطور البحوث العلمية. لكن، على الرغم انه يبدو أن الجزائر تولي أهمية كبيرة للبحث العلمي، إلا أن التسويق الناجح للبحوث و التطوير يبقى محدودا للأسباب التالية: ضعف مشاركة القطاع الخاص، ضعف البنية التحتية لتثمين البحوث العلمية و تسويقها خاصة في مجال رأسمال المخاطرة و الهندسة التسويقية للبحوث العلمية حيث تقريبا لا يوجد إلا الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث و التنمية التكنولوجية (*ANVREDET*)التي في الواقع لا تؤدي دورا كاملا في تعزيز الابتكار و الإبداع.

ضف إلى ذلك، ضعف توفر المعلومات و المنشورات العلمية، محدودية عدد الفرق البحثية،و هذا ما يفسر قلة الأصالة و الإبداع في المشاريع المقاولاتية التي اغلبها هي نشاطات تقليدية أين يحاكي المقاول النشاطات الموجودة سابقا دون البحث عن التميز عن المنافسين حيث يفضل النشاط في القطاعات السهلة (العقارات والنقل بين المدن، تجارة المواد الغذائية، الخ) على حساب النشاطات التي تتطلب أجال أطول لتحقيق المردودية (الزراعة، والحرف، والإنتاج، وما إلى ذلك) مما يؤدي دائما إلى تشبع السوق بمثل ذلك هذا النوع من النشاطات.

[1] STEVENSON L., **développement du secteur privé et des entreprises : favoriser la croissance au Moyen Orient et en Afrique du Nord**, édition ESKA, Paris, 2010, page 182.

د.مؤهلات المقاول:

كما تبينه دراسات *GEM*، تملك الجزائر معدلا منخفضا من الأفراد الذين يملكون المهارات و المعرفة اللازمة لإنشاء مؤسسة. من جهة أخرى، هيمنة النشاطات المصغرة و الحرفية لا يسمح بتطوير المهارات[1] بالإضافة إلى نقص التكوين كما اشرنا إليه سابقا مما يجعل اغلب المقاولين لا يملكون الكفاءة التي تسمح بإيجاد المشاريع الإبداعية، القيام بدراسة سوق ناجحة، انجاز مخطط أعمال فعال يسمح بتشخيص توقعات، متطلبات و احتياجات السوق، دراسة المنافسة، اختيار الموردين و الموزعين، الدراسة التقنية الناجعة للمشروع...الخ. مما يؤدي دوما إلى مشاكل مالية و تقنية تعرقل تقدم المقاول في مساره.

هـ. خامسا: الصعوبات المالية:

يعتبر التمويل العائق الرئيسي لممارسة الأعمال خاصة فيما يتعلق بالحصول على التمويل البنكي(البنوك مازالت تعتبر الحلقة الأضعف في تنمية المشاريع المقاولاتية) الذي يفسر عادة بمستويات المخاطرة العالية و عدم ربحية العملية (كون المبالغ صغيرة نسبيا)[2]. فحسب تقرير *doing business* للبنك العالمي فان الجزائر تحتل المركز 130 من بين 189 بلدا فيما يخص الحصول على القروض[3] حيث أن 80 % من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تم إنشاؤها بأموال المساهمين ما يفسر كون 97 % منها هي مؤسسات عائلية[4]. من جهة أخرى، لا يوجد أدوات بديلة لتمويل المشاريع المقاولاتية كالأسواق المالية، رأسمال المخاطرة، ملاك الأعمال (*Business Angel*)...الخ.

[1] BOUHANNA A., TABET AOUEL W., **PME /PMI, quel avenir** ?, work paper, université de Tlemcen, 2010, page 7.

[2] BOUZAR C, op.cit, p10.

[3] Rapport de la banque Mondiale, Doing Business (voir http://francais.doingbusiness.org/rankings consulté le 29/01/2014 à 11H00).

[4] TABET-AOUEL W., BENDIABDELLAH A., **Le financement de l'Entrepreneuriat en Algérie, des solutions de conjoncture** in Regards croisés sur les pratiques d'accompagnement entrepreneurial, op.cit, page 394.

و. سادسا: سياسة الدعم و تأثيراتها:

اغلب برامج سياسات دعم المقاولاتية تستهدف فئة البطالين مع إهمال الفئات الأخرى. حيث تقدم المقاولاتية كبديل لخلق منصب الشغل مع التركيز على الجانب المالي فقط لدعمهم و إهمال الاحتياجات الأخرى للمقاول خاصة فيما يتعلق بتطوير مهاراته و اكتساب السمات الشخصية التي تساعده على ممارسة وظيفته الجديدة كمقاول.

عدم وجود هيئة لتنسيق الإصلاحات، لمراقبة و تقييم الإجراءات المتخذة بالإضافة إلى اللجوء دائما إلى قانون المالية التكميلي كإطار قانوني لاتخاذ هذه الإجراءات و الذي غالبا لا يكون مناسبا[1].

اعتماد المقاربة السياسية و الاجتماعية على حساب النهج الاقتصادي عند تصميم برامج الدعم. هذه المقاربة ولدت سلوكا سلبيا لدى المقاولين المستهدفين الذين في الغالب هم بعيدون عن كونهم أعوان محركين للاقتصاد الوطني (كون أكثريتهم بطالين) فاغلب هؤلاء يتطلعون إلى الاستفادة من الدعم دون الاهتمام بإلزامية تسديد القروض و بالتالي يعملون دون مخاطرة، دون مسؤولية، دون تقديم جهود للتميز عن منافسيهم مما يجعل اغلب نشاطهم في مجال الخدمات و الحرف.

الدور المحدود للمرافقين على مستوى اغلب هيئات الدعم حيث يقتصر عملهم على استكمال الإجراءات الإدارية لاستقبال المشاريع بعيدا عن الدراسة الحقيقية للمشروع، تقدير احتياجات المقاول من تمويل، تكوين...، تقييم فكرة المشروع، انجاز مخطط الأعمال، متابعة المشروع...الخ.

من خلال كل هذه الأسباب السابقة، يتجلى انه على الجزائر العمل على تدعيم المشاريع المقاولاتية بهدف الاستمرارية و تطوير الإبداع و الابتكار و عدم التركيز فقط على دعم المراحل الأولية لإنشاء المشاريع. من اجل ذلك نقترح فيما يلي مجموعة من الحلول التي من شانها تحقيق استمرارية و تطور مشاريع ريادة الأعمال في الجزائر.

[1] BELMIHOUB M.C., **Le Classement Doing Business de l'Algérie : Comment l'Améliorer** ?, journée d'étude Think-tank "Défendre l'Entreprise", Alger, 1décembre 2011, page 23.

4. الحلول المقترحة للدفع بمقاولاتية مستديمة و ابتكارية في الجزائر

إن تجسيد المشاريع المقاولاتية يتم خلال مسار متعدد المراحل انطلاقا من فكرة المشروع إلى غاية تجسيده و تطويره. و عليه، لا يجب أن يرتكز الدعم فقط على المرحلة الأولية للإنشاء و إنما ينبغي أن يؤثر أيضا على الخصائص الفردية للمقاول (إمكانياته، تصوراته، دوافعه)، الخصائص الجماعية أي تعزيز الثقافة المقاولاتية و أخيرا خصائص محيط المؤسسة (التمويل، التعليم، التكوين، هيئات الدعم) و البنية التحتية للاقتصاد.

يبدو أن سياسة الدعم الحالية غير كافية من اجل ديناميكية حقيقية للمقاولاتية في الاقتصاد الوطني. في هذا الإطار يمكن أن نعرض الاقتراحات التالية:

أ.فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية بشكل عام:

يجب تطوير سياسة خاصة بالمقاولاتية مدمجة كعنصر استراتيجي في السياسة الاقتصادية للوطن و يتعلق الأمر بـ:

تحسين مناخ الأعمال و الإطار القانوني الذي يؤثر على النشاط الاقتصادي و على سلوك المقاولين من اجل تحقيق التوازن بين الرغبة في إنشاء المشروع و جدوى تحقيقه.

تبسيط، تسريع و تسهيل الإجراءات الإدارية و التقليل من تعدد العملاء الإداريين.

تحديد فرص الأعمال حسب كل قطاع اقتصادي و حسب كل منطقة من الوطن من اجل تنمية محلية خاضعة لخصوصيات كل قطاع و كل منطقة.

استحداث مقاربة تعتمد على خصائص و احتياجات كل شريحة من شرائح المجتمع (النساء، الجامعيين، المتقاعدين، الموظفين...الخ).

استحداث نظام إعلامي فعال لجمع، تحليل و نشر المعلومات الاقتصادية و تشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال.

أخيرا، لابد من تطوير آليات لتقييم و متابعة كل تكاليف و نتائج الإجراءات التي تتخذها السلطات العمومية لدعم المقاولاتية.

ب.فيما يتعلق بالمحور المالي:

يتعلق هذا المحور خاصة بـ:

تنويع و توسيع مصادر التمويل بالاعتماد على آليات جديدة موجهة للمشاريع المقاولاتية في جميع مراحل تطورها كتعزيز القروض المصغرة، تنشيط شركات رأسمال المخاطرة، الصيرفة الإسلامية.

تسهيل الحصول على التمويل البنكي بتعزيز الثقة بين البنوك و المقاولين و تشجيع إدارة المخاطر على مستوى البنوك.

إقامة شراكات مع مؤسسات مالية أجنبية لتشجيع نقل المهارات و الخبرات.

ج.فيما يتعلق بمحور التوعية، التكوين و التعليم:

هذا المحور يسمح أولا بزيادة كثافة المشاريع المقاولاتية في المجتمع من خلال التوعية ثم ضمان كفاءة المقاول من خلال التكوين و أخيرا طرح المقاولاتية كخيار وظيفي من خلال التعليم.

بالنسبة للتوعية: بهدف تعزيز الثقافة المقاولاتية على المدى الطويل يجب تعزيز الصفات و السلوكيات الايجابية للمقاول (كروح المقاولاتية، المبادرة، المسؤولية، المخاطرة، الإبداع و تقبل الفشل) بإشراك مختلف وسائل الإعلام، تشجيع تنظيم التظاهرات، المسابقات، المؤتمرات و المنتديات المتعلقة بالمقاولين.

بالنسبة للتكوين: غالبا ما يتم تبرير فشل المقاول بضعف مهاراته و كفاءاته. في هذا الصدد، من المهم إعداد و وضع نظام تكويني متخصص في مجال ريادة الأعمال على مستوى النظام التعليمي، المهني و هيئات الدعم و المرافقة:

الاهتمام بالتكوين المتعلق بإعداد مخطط الأعمال و إعداد الدراسة الفنية و الاقتصادية للمشاريع التي من جهة تسهل الحصول على تمويل و من جهة أخرى تضمن نجاح المشروع.

تنظيم برامج تكوينية متكيفة وفق احتياجات و خصائص كل فئة من المقاولين قبل و بعد إنشاء المشروع لتعزيز قدرات المقاول على التسيير الاستراتيجي، اغتنام فرص الأعمال، نقل التكنولوجيا، التفاوض مع الشركاء...الخ.

الاهتمام بتكوين المكونين، حيث يمكن في هذا السياق أن تستفيد الجزائر من تجارب الدول الرائدة في هذا المجال (ككندا).

بالنسبة للتعليم: في هذا المجال:

يجب تضمين تدريس المقاولاتية في كل مناهج التعليم الوطني، المهني و العالي في جميع التخصصات الاقتصادية، التقنية و الهندسية.

تقوية العلاقات بين عالم التعليم و عالم الأعمال من خلال تفعيل نشاط دور المقاولاتية و الحاضنات و الحظائر التكنولوجية.

إنشاء تخصصات حول مجال المقاولاتية كتمويل المشاريع المقاولاتية، الإبداع و الابتكار، إنشاء و إدارة المشاريع معتمدة على واقع الاقتصاد الجزائري و على مشاريع حقيقية.

د.فيما يتعلق بمحور الإبداع و الابتكار:

التوصيات المقترحة من اجل تحفيز الإبداع و الابتكار في المشاريع المقاولاتية تتعلق بـ:

تشجيع إنشاء المشاريع الابتكارية من خلال تثمين الأبحاث العلمية، نقل التكنولوجيا، تعزيز التعاون بين مراكز الأبحاث و الجامعات مع هيئات دعم و مرافقة المقاولين.

تحسين بيئة المشاريع المقاولاتية خاصة فيما يتعلق بالرسوم و الضرائب و التمويل و دور هيئات الدعم الموجهة للابتكار كالحظائر التكنولوجية.

توجيه البحوث العلمية نحو الاحتياجات الصناعية و الاقتصادية للجزائر.

ه.فيما يتعلق بأجهزة الدعم و المرافقة:

في هذا المحور نقترح مايلي:

خلق أجهزة و هياكل جديدة لدعم المقاولاتية حسب القطاعات الاقتصادية و الفئات المستهدفة من اجل فعالية اكبر في عمل هذه الهيئات بالإضافة إلى ضرورة إعادة تحديد مهام الهيئات الموجودة و التي تتبع حاليا نفس نمط العمل مما يؤدي إلى تداخل فيما بينها و بالتالي عدم ترشيد موارد و جهود الدولة.

تنويع عرض و مجال تدخل هذه الهيئات من اجل تقديم دعم متكامل يتجاوز الجانب المالي المعتمد عليه حاليا.

اعتماد التكوين كنشاط أساسي لهذه الهيئات.

الاهتمام بمختلف أشكال المرافقة كالإرشاد و التدريب من خلال إشراك خبراء خارجيين و مقاولين ناجحين.

تعزيز دور المرافقين من خلال تكوينهم على المهارات المهنية (المتعلقة بوظيفتهم كمرافقين)، المهارات التقنية (المتعلقة بمعارفهم حول بيئة المؤسسات، مخطط الأعمال،...)، و المهارات المتعلقة بربط علاقات (القدرة على التدخل، الاستماع، التواصل، القدرة على التحليل...) مما سيسمع لهم بنصح، توجيه و مساعدة المقاولين بفعالية.

ضرورة إجراء تقييم دوري لعمل هذه الهيئات على أساس مؤشرات متعلقة بنتائج تدخلها (تطور المؤسسات الجديدة، تطور مناصب العمل الجديدة،تطور رقم أعمال و أرباح هذه المؤسسات، توسع نشاطها...الخ.)

التركيز على المشاريع الربحية و القطاعات الإنتاجية كالقطاع الصناعي، تكنولوجيا المعلومات، السياحة..

الخاتمة:

بعد عرض أهم الأسباب التي تعيق تطور و ترقية ريادة الأعمال في الجزائر، توصلنا إلى أن أهم الآليات التي يمكن اعتمادها تتمثل أساسا في المحاور التالية:

- تحسين مناخ الأعمال خاصة فيما يتعلق بالإجراءات الإدارية و توفير المعلومات

- الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل منطقة، كل قطاع و كل فئات المجتمع عند تصميم برامج الدعم و المرافقة
- تطوير آليات تقييم و متابعة هذه البرامج
- تنويع و توسيع مصادر التمويل و تسهيل الحصول عليها
- الاهتمام و التركيز حول التعليم و التكوين في مجال ريادة الأعمال لتعزيز الثقافة المقاولاتية و تعزيز مهارات و كفاءات المقاولين
- تطوير قطاع المشاريع الإبداعية من خلال تثمين الأبحاث العلمية إلى مشاريع اقتصادية و كذا توجيه هذه البحوث نحو الاحتياجات الصناعية و الاقتصادية للجزائر
- بالنسبة لأجهزة الدعم و المرافقة: ضرورة تجاوز المقاربة الاجتماعية و السياسية المعتمدة حاليا و التركيز على المشاريع الربحية و القطاعات الإنتاجية، تجاوز الاعتماد على الجانب المالي فقط و تقديم مرافقة كاملة بكل محاورها من التوعية، التكوين، دراسة المشروع و متابعته.

في الأخير، عند تصميم آليات الدعم و المرافقة، على الجزائر الأخذ بعين الاعتبار جميع مراحل و أبعاد المسار المقاولاتي في إطار سياسة عامة تخص جميع مؤسسات الدولة و المجتمع: فهي عبارة عن مهمة تفاعلية ديناميكية بين الخصائص المتعلقة بالأفراد و العوامل الاجتماعية و محددات المحيط حيث تنطلق من التوعية و التحسيس بأهمية المقاولة، المرافقة و المتابعة قبل و بعد إنشاء المؤسسة، ترقية النظام المالي، التعليمي، القانوني...الخ إلى غاية الوصول إلى بيئة اقتصادية، ثقافية و اجتماعية ملائمة لاستمرارية و تطور المشاريع المقاولاتية.

المراجع

1) Tounès ; K. Assala ; **Influences culturelles sur des comportements managériaux d'entrepreneurs algériens**, 5ème congrès international de l'Académie de l'Entrepreneuriat, université de Sherbrooke, Québec, 4 et 5 octobre 2007.

2) AKNINE S R., FERFERA MY., **Entrepreneuriat et création d'entreprise en Algérie : une lecture à partir des dispositifs de soutien et d'aide à la création des entreprises**, revue des sciences économiques et de gestion, 56-78, n°14, Université de Sétif, 2014.

3) AYAD A., HABICHOU H., LAKHDARI H., **Le rôle des organisations professionnelles dans l'accompagnement des PME en Algérie**, la revue de l'économie & de management, université de Tlemcen, Algérie, octobre 2009.

4) BELMIHOUB M.C., **Le Classement Doing Business de l'Algérie : Comment l'Améliorer** ?, journée d'étude Think-tank "Défendre l'Entreprise", Alger, 1décembre 2011.

5) BOUHANNA A., TABET AOUEL W., **PME /PMI, quel avenir** ?, work paper, université de Tlemcen, 2010.

6) BOUYAKOUB A., **Entrepreneuriat, territoire et capital humain**, colloque international : création d'entreprise et territoire, Tamanrasset, Algérie, 2006.

7) BOUZAR C, **Les PME/PMI en Algérie : contraintes, soutien étatique et impact sur l'emploi**, 10ème forum international et 8e école doctorale de l'association tunisienne des économistes, Hammamet, 5-6-7 juin 2014.

8) CUZIN R.et FAYOLLE A.; **Quel appui à la création d'entreprises ?**, l'Expansion Management Review, Mars, 2006.

9) DAOUD S., **Les nouvelles stratégies d'intervention vis-à-vis de la PME au Maghreb : cas de l'Algérie**, Colloque International sur la Vulnérabilité des TPE/PME dans un environnement mondialisé, Trois-Rivières, 27 au 29 Mai, 2009.

10) FAYOLLE A., **les enjeux du développement de l'enseignement de l'entrepreneuriat en France**, rapport de la direction de la technologie du ministère de la recherche, France, 12 mars 2001.

11) FIRLAS M., **Impact des politiques d'aide à l'entrepreneuriat sur l'émergence d'esprit d'entreprise chez les jeunes**, mémoire de magister en sciences de gestion, université Mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou, Algérie, juin 2012.

12) GHARBI S., **les PME/PMI en Algérie : état des lieux**, cahiers du Laboratoire de Recherche sur l'Industrie et l'Innovation université du Littoral Côte d'Opale, N°238, Calais, Mars 2011.

13) KADI M., **Relation entre PME et emploi en Algérie : quelle réalité** ?, colloque internationale sur l'évaluation des effets des programmes d'investissements et leurs

retombés sur l'emploi, l'investissement et la croissance économique, université de Sétif, 11-12 mars 2013.

14) MELBOUCI L., Le **capital social et le comportement innovateur de l'entrepreneur algérien**, Belgique Communication dans un colloque international sur l'entrepreneuriat et la PME, octobre 2008.

15) MERZOUK F., **PME et compétitivité en Algérie**, Revue économie et management, n° 09, université de Tlemcen, oct. 2009.

16) MEZIANE A. **Le rôle des mécanismes d'appui et d'accompagnement dans le développement entrepreneurial en Algérie, (Etude de cas : ANSEJ)**, thèse de Doctorat en sciences de gestion, option : management, Ecole Supérieure de Commerce, Alger, Mars 2016.

17) NEMIRI YACI.F, **L'état malgré tout ? Acteurs publics et développement**, in les cahiers de l'association tiers-monde, 32ème journées sur le développement, facultés universitaires catholiques de Louvain, Mons, 2008.

18) Rapport de la banque Mondiale, Doing Business (voir http://francais.doingbusiness.org/rankings consulté le 29/01/2014 à 11H00).

19) Rapport de la Banque Mondiale, **Going Beyound Efficiency, Economy Profile: Algeria**, Doing Business, 2015.

20) Rapport du premier recensement économique, 2011. Collections statistiques, n°172. Série statistiques économiques n°69. ONS, 2012.

21) SAIB MUSETTE, **Les politiques de l'emploi et les programmes actif du marché du travail en Algérie**, work paper pour la fondation européenne pour la formation ETF, Turin, Italie, 2014.

22) Selon le 10e Symposium international du MDI Alger Business School, sous le thème : **l'impératif du développement de la PME en Algérie**, 22 et 23 mai 2011. Voir : http://mdi-alger.com/mdi/index.php/flash-infos/111-26-05-2014 consulté le 05.03.2015 à 15H00.

23) SI LEKHAL K**, le financement des PME en Algérie : difficultés et perspectives**, revue des recherches économiques et managériale, n° 12, université de Biskra, Algérie, décembre 2012.

24) STEVENSON L., **développement du secteur privé et des entreprises : favoriser la croissance au Moyen Orient et en Afrique du Nord**, édition ESKA, Paris, 2010.

TABET-AOUEL W., BENDIABDELLAH A., **Le financement de l'Entrepreneuriat en Algérie, des solutions de conjoncture** in Regards croisés sur les pratiques d'accompagnement entrepreneurial: 2ème rencontre entre acteurs des réseaux d'accompagnement et chercheurs, Montpellier, 19 janvier 2012.